الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح كحلول إستراتيجية لتعزيز ديمومة النظم التعاونية في البيئة الإقتصادية الجزائرية

Economic intelligence and open innovation as strategic solutions to enhance the sustainability of cooperative systems in the Algerian economic environment

بن طلحة عبد الغني *

مخبر دراسات إستراتيجيات التنويع الإقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة – الجزائر

Bentalha.abdelghani@centre-univ-mila.dz

ركيمة فارس

مخبر دراسات إستراتيجيات التنويع الإقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة – الجزائر

F.rekima@centre-univ-mila.dz

تاريخ الإستلام: 2025/07/16 تاريخ القبول: 2025/08/30 تاريخ النشر: 2025/11/22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إستكشاف الدور الإستراتيجي للذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح في تعزيز إستدامة النظم التعاونية ضمن البيئة الإقتصادية الجزائرية المعاصرة، كما تركز على كيفية مساهمة الذكاء الإقتصادي من خلال جمع وتحليل المعلومات الإستراتيجية واليقظة التنافسية، في تمكين التعاونيات من إتخاذ قرارات مستنيرة وتحديد الفرص ومواجهة التهديدات وتبحث الدراسة في آليات الإبتكار المفتوح وكيف يمكن للتعاونيات الإستفادة من مصادر المعرفة والأفكار الخارجية لتطوير نماذج أعمالها وخدماتها وتعزيز قدرتها التنافسية.

خلصت الدراسة إلى أن التكامل بين الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح يوفر إطارا قويا لدعم ديمومة النظم التعاونية من خلال تحسين كفاءتها التشغيلية، وتعزيز قدرتها على التكيف مع المتغيرات البيئية وتطوير ميزاتها التنافسية.

الكلمات المفتاحية: ذكاء إقتصادي، إبتكار مفتوح، نظم تعاونية، تنمية مستدامة.

تصنيف JEL: O32, O33, L14, D83, Q01.

Abstract:

This study aims to explore the strategic role of economic intelligence and open innovation in enhancing the sustainability of cooperative systems within the contemporary Algerian economic environment. It focuses on how economic intelligence, through strategic information gathering and competitive intelligence, empowers cooperatives to make informed decisions, identify opportunities, and mitigate threats. The study examines open innovation mechanisms and how cooperatives can leverage external knowledge and ideas to develop their business models and services, thereby boosting their competitiveness.

The study concluded that the integration of economic intelligence and open innovation provides a robust framework for supporting the sustainability of cooperative systems by improving their operational efficiency, enhancing their adaptability to environmental Chang es, and strengthening their competitive advantages.

Keywords: Economic Intelligence, Open Innovation, Cooperative Systems, Sustainable Development

Jel Classification Codes : O32, O33, L14, D83, Q01

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعد النظم التعاونية ركيزة أساسية في العديد من الإقتصادات حول العالم لما لها من دور فعال في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية وتحسين الظروف المعيشية للأفراد، مع توفير فرص العمل ودعم الإنتاج المحلي، وفي الجزائر تكتسب هذه النظم أهمية خاصة في سياق التوجه نحو تنويع الإقتصاد الوطني، وتقليل الإعتماد على المحروقات وبناء إقتصاد معرفي تنافسي، ومع ذلك تواجه النظم التعاونية في البيئة الإقتصادية الجزائرية تحديات جمة تتعلق بالإستدامة والديمومة، مما يستدعي البحث عن حلول إستراتيجية مبتكرة لضمان إستمراريتها وفعاليتها.

في هذا السياق يبرز كل من الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح كآليتين إستراتيجيتين واعدتين لتعزيز ديمومة النظم التعاونية، فالذكاء الإقتصادي بمفهومه الشامل الذي يتجاوز مجرد جمع المعلومات ليشمل تحليلها وتوظيفها لدعم إتخاذ القرار الإستراتيجي، يمكن أن يمنح النظم التعاونية القدرة على إستشراف التحديات والفرص، وتطوير إستراتيجيات تكيفية تضمن بقاءها ونموها في بيئة إقتصادية متقلبة، ومن جانب آخر يمثل الإبتكار المفتوح نموذجا يعزز التعاون وتبادل المعرفة بين مختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك المؤسسات التعاونية والجامعات ومراكز البحث إضافة للقطاع الخاص وحتى المستهلكين، هذا النهج التعاوني في الإبتكار يمكن أن يسهم في توليد حلول إبداعية للتحديات التي تواجه النظم التعاونية وتحسين منتجاتها وخدماتها وتعزيز قدرتها التنافسية.

إن الجمع بين الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح يخلق تآزرا قويا يمكن أن يدفع بالنظم التعاونية في الجزائر نحو آفاق جديدة من الديمومة والإستدامة، فالذكاء الاقتصادي يوفر البصيرة اللازمة لتحديد مجالات الإبتكار الأكثر أهمية، بينما يوفر الإبتكار المفتوح الآليات اللازمة لتطوير وتنفيذ هذه الإبتكارات بفعالية وكفاءة، يهدف هذا المقال إلى تقديم تحليل معمق لهذه العلاقة التآزرية، مع تقديم إطار عمل يمكن أن يسترشد به الفاعلون في البيئة الاقتصادية الجزائرية لتعزيز ديمومة النظم التعاونية. (Oubaziz & Dalila, 2021, p. 366)

1.1-إشكالية الدراسة:

على الرغم من الأهمية المتزايدة للنظم التعاونية في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية إلا أن ديمومتها في البيئة الإقتصادية الجزائرية تواجه تحديات هيكلية وتشغيلية متعددة، هذه التحديات تتراوح بين ضعف البنية التحتية ونقص التمويل ومحدودية القدرات الإدارية والتسويقية، إلى جانب غياب إستراتيجيات واضحة لتعزيز الإبتكار والتكيف مع المتغيرات الإقتصادية، وفي هذا السياق يبرز التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح أن يسهما كحلول إستراتيجية في تعزيز ديمومة النظم التعاونية في البيئة الإقتصادية الجزائرية؟

الأسئلة الفرعية: تتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هو واقع الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح في النظم التعاونية الجزائرية؟

-ما هي الآليات التي يمكن من خلالها للذكاء الإقتصادي أن يعزز ديمومة النظم التعاونية في الجزائر؟

-كيف يمكن للإبتكار المفتوح أن يساهم في تحقيق إستدامة النظم التعاونية الجزائرية؟

-ما هي التحديات التي تواجه تبني الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح في النظم التعاونية الجزائرية، وما هي سبل التغلب عليها؟

-ما هي التوصيات الاستراتيجية التي يمكن تقديمها للفاعلين في البيئة الاقتصادية الجزائرية لتعزيز ديمومة النظم التعاونية من خلال الذكاء الاقتصادي والابتكار المفتوح؟

2.1- فرضيات الدراسة: بناءا على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يساهم تبني الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح بشكل إيجابي وملموس في تعزيز ديمومة النظم التعاونية في البيئة الإقتصادية الجزائرية.

الفرضيات الفرعية:

-توجد علاقة إيجابية بين مستوى تطبيق الذكاء الاقتصادي وديمومة النظم التعاونية في الجزائر.

-يؤثر الابتكار المفتوح بشكل مباشر وغير مباشر على قدرة النظم التعاونية الجزائرية على الاستدامة والتكيف.

-تساهم التحديات الهيكلية والتشغيلية في النظم التعاونية الجزائرية في إعاقة تبني الذكاء الاقتصادي والابتكار المفتوح.

-يمكن للتوصيات الاستراتيجية المبنية على الذكاء الاقتصادي والابتكار المفتوح أن تساهم في تجاوز التحديات وتعزيز ديمومة النظم التعاونية في الجزائر.

3.1- أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الناحية العلمية في مدى مساهمتها في إثراء الأدبيات الأكاديمية العربية والأجنبية، من خلال تقديم إطار نظري وتطبيقي يربط بين مفاهيم الذكاء الاقتصادي والإبتكار المفتوح وديمومة النظم التعاونية، وهو ما يمثل فجوة بحثية واضحة في السياق الجزائري، كما أنها تقدم تحليلا معمقا للعلاقة التآزرية بين هذه المفاهيم مما يفتح آفاقا جديدة للبحث العلمي في هذا المجال، أما من الناحية العملية فالدراسة تقدم توصيات عملية ومقترحات إستراتيجية يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والمسؤولون عن تطوير النظم التعاونية في الجزائر، وكذا المديرون والباحثون وحتى أعضاء النظم التعاونية أنفسهم.

4.1-أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تحديد واقع الذكاء الإقتصادي والابتكار المفتوح في النظم التعاونية الجزائرية.

-تحليل دور الذكاء الإقتصادي كآلية إستراتيجية لتعزيز ديمومة النظم التعاونية في الجزائر.

-إستكشاف مساهمة الإبتكار المفتوح في تحقيق إستدامة النظم التعاونية الجزائرية.

-تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه تبني الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح في النظم التعاونية الجزائرية.

-تقديم توصيات إستراتيجية للفاعلين في البيئة الإقتصادية الجزائرية لتعزيز ديمومة النظم التعاونية من خلال الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح.

5.1-منهجية الدراسة: إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة (ديمومة النظم التعاونية في الجزائر) وتحليل العوامل المؤثرة فيها (الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح)، وتم جمع البيانات من خلال مراجعة شاملة للأدبيات النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بالمفاهيم الثلاثة، والتركيز على الدراسات التي تناولت السياق الجزائري، مع تحليل التقارير الرسمية والوثائق الصادرة عن الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية ذات الصلة بالإقتصاد الجزائري والنظم التعاونية، وإعتمد التحليل على إستخلاص المعلومات وتصنيفها وتفسيرها مع ربطها بفرضيات الدراسة للخروج بنتائج وتوصيات علمية وعملية.

6.1- الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

تم مراجعة عدد من الدراسات التي تناولت مفاهيم الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح والنظم التعاونية مع التركيز على تلك التي تناولت السياق الجزائري أو بيئات مشابهة.

من أبرز الدراسات التي تناولت واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

-**دراسة أحمد ميلي سمية (2020):** بعنوان " واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر"، أشارت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الجزائرية تعاني من تأخر كبير في مجال تبني أنظمة الذكاء الإقتصادي مقارنة بالمؤسسات الدولية بالرغم من وجود جهود حكومية لدعم هذا المجال، وأكدت على أهمية المعلومات الإستراتيجية كمدخل أساسي لدعم إتخاذ القرار في المؤسسات، كما سلطت الدراسة الضوء على الحاجة الملحة لتعزيز الذكاء الإقتصادي في الجزائر وهو ما يتوافق مع توجه دراستنا الحالية.

ومن أبرز الدراسات التي تناولت الإبتكار المفتوح:

-**دراسة بخوش وبن سعدة (2018):** تناولت هذه الدراسة أهمية الإبتكار المفتوح كحاجة وآلية يجب تبنيها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وأبرزت دور الإبتكار المفتوح في تعزيز آداء هذه المؤسسات مما يشير إلى إمكانية تطبيق هذا المفهوم في النظم التعاونية لتعزيز ديمومتها، ومع ذلك لم تتطرق الدراسة بشكل مباشر إلى العلاقة بين الإبتكار المفتوح وديمومة النظم التعاونية في الجزائر.

- **دراسة سريدي وعابدي (2024):** بعنوان "مساهمة الإبتكار المفتوح في تعزيز التعاون بين المؤسسات الناشئة والشركات الكبرى: قراءة في نماذج عالمية" ، أكدت هذه الدراسة على أن بيئة الأعمال المتغيرة تفرض حاجة دائمة للتطوير واللإبتكار، وأن الإبتكار المفتوح يتلاءم مع عصر المعرفة ويتعارض مع سرية وعقلية الصوامع لمعامل أبحاث الشركات التقليدية، كما أشارت إلى أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تعاني من بقاء منظومة المعرفة معطلة مع إفتقار معظم النشاط الإقتصادي للإبتكار، وذلك بسبب إعتمادها على أنماط تقليدية في التفكير والنشاط، بالإضافة إلى فشل محاولات نقل وتوطين التكنولوجيا، وتوصلت إلى أن هناك حاجة لإعتماد نماذج غير تقليدية تستخدم أفكار خارجية وداخلية وأن تكون عملية الإبتكار موزعة تستند إلى تدفقات معارف وأفكار جديدة عبر الحدود التنظيمي.

وبالنسبة لديمومة النظم التعاونية في الجزائر فقد تطرقت بعض الدراسات إلى أهمية التعاونيات الفلاحية في الجزائر ودورها في التنمية، وأشارت إلى وجود قواعد جديدة منظمة للتعاونيات الفلاحية، كما أكدت على أن إنشاء التعاونيات الفلاحية في المؤسسات المصغرة سيخلق ديمومة، في حين أشارت دراسات وتقارير أخرى لأهمية التعاون والتنمية المستدامة أهمها:

-**تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2025):** هذا التقرير أكد على أهمية العمل التعاوني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مما يؤكد على الدور المحوري للنظم التعاونية في هذا الإطار.

-**دراسة هيلمي وشتيوي (2025):** تطرق هذه الدراسة إلى دور التكنولوجيا المتقدمة في إستدامة سلاسل القيمة الزراعية والغذائية مما يوفر رؤى حول كيفية مساهمة الإبتكار في تعزيز الإستدامة في القطاعات ذات الصلة بالنظم التعاونية.

المقارنة مع الدراسات السابقة: على الرغم من وجود دراسات تناولت كلا من الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح والنظم التعاونية في الجزائر، إلا أنه لا توجد دراسة شاملة تجمع بين هذه المفاهيم الثلاثة لتقييم دورها الإستراتيجي في تعزيز ديمومة النظم التعاونية في البيئة الإقتصادية الجزائرية، فالدراسات السابقة إما ركزت على الذكاء الإقتصادي أو الإبتكار المفتوح بشكل منفصل، أو تناولت النظم التعاونية دون ربطها بشكل مباشر بهذين المفهومين كحلول إستراتيجية للديمومة، وبالتالي

فإن دراستنا تهدف إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال تقديم تحليل متكامل يوضح كيفية مساهمة الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح في تعزيز إستمرارية وفعالية النظم التعاونية في الجزائر، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق.

7.1- محاور الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي.

المحور الثاني: الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح كآليات لتعزيز ديمومة النظم التعاونية في الجزائر.

المحور الثالث: واقع النظم التعاونية في البيئة الإقتصادية الجزائرية

2- الإطار النظري والمفاهيمي:

في خضم بيئة الأعمال المعاصرة التي تتسم بالديناميكية العالية والتعقيد المتزايد والتشوش المعلوماتي، أصبح إمتلاك رؤية واضحة وشاملة للواقع الاقتصادي مع القدرة على التنبؤ بالمسارات المستقبلية، أمرا حيويا لبقاء وإستمرارية أي كيان إقتصادي، وهنا يبرز مفهوم الذكاء الإقتصادي كمنهجية إستراتيجية متكاملة، تتجاوز مجرد جمع البيانات لتصل إلى تحويلها إلى معلومات معرفية قابلة للإستخدام وتدعم إتخاذ قرارات فعالة ومستنيرة، وبالنسبة للنظم التعاونية التي تعتمد بشكل أساسي على التنسيق وتقاسم الموارد والإستجابة المشتركة للتحديات، فإن القدرة على توظيف الذكاء الإقتصادي بشكل منهجي يمكن أن تشكل فارقا جوهريا في قدرتها على تحقيق الديمومة، وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان إستمراريتها على المدى الطويل في ظل تقلبات السوق وتطورات البيئة التنافسية.

1.2-مفهوم الذكاء الإقتصادي وأبعاده:

يعرف الذكاء الإقتصادي بأنه عملية مستمرة ومنظمة تشمل جمع المعلومات ذات الصلة من مصادر متنوعة وتحليلها بدقة وحمايتها من الوصول غير المصرح به، ثم نشر النتائج والتوصيات بشكل إستراتيجي لدعم عملية صنع القرار على كافة المستويات (الإستراتيجية، التكتيكية، التشغيلية)، ولا يقتصر الذكاء الإقتصادي على جانب واحد بل يتشكل من مجموعة من الأبعاد المتكاملة، التي تعمل معا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة أو النظام (سمية، 2020، صفحة 42)، ويمكن تلخيص هذه الأبعاد الرئيسية في:

1.1.2-اليقظة الإستراتيجية: القدرة على الرصد المستمر والشامل للبيئة الخارجية، من أسواق ومنافسين وتطورات تكنولوجية وكذا التشريعات والإتجاهات الإجتماعية والإقتصادية الكلية، والبيئة الداخلية من قدرات ونقاط قوة وضعف إضافة للموارد، وهذه اليقظة تمكن من إستشراف التغيرات المحتملة وتحديد الفرص الناشئة وإستباق التهديدات المحتملة قبل تفاقمها. (وسام، 2015-2016، صفحة 16)

2.1.2-حماية المعلومات والأنظمة: تأمين المعلومات الحيوية والملكيات الفكرية والأسرار التجارية وكذا الأنظمة التقنية التي تعتمد عليها المنظمة لمنع تسرب المعلومات الحساسة إلى المنافسين أو الأطراف غير المرغوب فيها مع ضمان سلامة العمليات.

3.1.2-التحليل المعرفي: هي عملية معالجة المعلومات المجمعة وتحويلها إلى رؤى ذات معنى، ويتضمن ذلك إستخدام أدوات تحليلية مختلفة كمية ونوعية، وتحديد العلاقات والإتجاهات وتقييم البدائل مع التنبؤ بالنتائج المحتملة للسيناريوهات المختلفة، بهدف تقديم فهم عميق للقضايا المعقدة وتوفير أساس منطقي للقرارات.

4.1.2-التأثير وصناعة القرار: الأهم في الذكاء الإقتصادي هو ترجمة المعرفة المحللة إلى قرارات وإجراءات فعالة، ويتضمن ذلك تقديم التوصيات الإستراتيجية لصناع القرار والمساهمة في صياغة الإستراتيجيات وتوجيه جهود المنظمة نحو تحقيق أهدافها مع التأثير على أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لتبني المسارات الإستراتيجية المثلى.

5.1.2-بناء القدرات: يشمل ذلك تطوير المهارات والمعرفة لدى الأفراد داخل المنظمة لتمكينهم من المشاركة في عمليات الذكاء الإقتصادي، وبناء البنية التحتية التكنولوجية والمعرفية الداعمة.

شكل 1: أبعاد الذكاء الاقتصادي

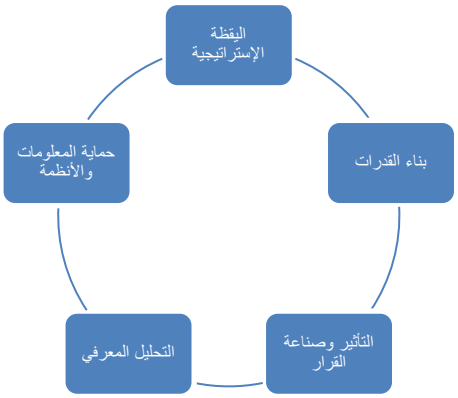

المصدر: من إعداد الباحثين

2.2- مراحل الذكاء الإقتصادي: تتمثل مراحل الذكاء الإقتصادي فيما يلي: (محمد، 2012، صفحة 17)

1.2.2-مرحلة تحديد الحاجة للمعلومة: تحديد المعلومات الضرورية التي تحتاجها المنظمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية

2.2.2-مرحلة جمع المعلومات: البحث عن المعلومات من مصادر متنوعة وموثوقة (مصادر أولية وثانوية، داخلية وخارجية).

3.2.2-مرحلة معالجة المعلومات: تنقية المعلومات، تنظيمها، وتصنيفها لضمان جودتها.

4.2.2- مرحلة تحليل المعلومات: تفسير المعلومات لاستخلاص المعرفة والرؤى الاستراتيجية، وتحديد الاتجاهات والأنماط.

5.2.2- مرحلة بث المعلومات: توصيل المعلومات والنتائج التحليلية إلى الجهات المعنية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب.

6.2.2- مرحلة حماية المعلومات: تأمين المعلومات المجمعة والمعالجة من أي مخاطر او تهديدات.

3.2- خصائص الذكاء الإقتصادي وأهميته الإستراتيجية:

للذكاء الإقتصادي عدة خصائص تميزه عن المفاهيم الأخرى، فالمعلومات تشكل العنصر الأساسي له إضافة إلى إهتمامه بدراسة التفاعلات الإستراتيجية لمختلف المستويات.

1.2.2- خصائص الذكاء الإقتصادي: من أهم خصائص الذكاء الإقتصادي نذكر ما يلي: (لطيفة، عبار، و شهيد، 2018، صفحة 137)

-الإستخدام الإستراتيجي للمعلومات التي تعتبر أساسا الميزة التنافسية في عملية إتخاذ القرار.

-تنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين وتشكيل جماعات الضغط والتأثير في البيئة الداخلية والخارجية على حد سواء.

-إدماج المعارف الاقتصادية والعلمية والتقنية والقانونية وأيضا الجيوسياسية.

-توفير علاقات قوية بين المؤسسات والإدارات (المركزية والمحلية) وكذا الجامعات، بفضل حيازته للمعلومات وتمكين تبادلها.

-السرية في نشر المعلومات مع تحصيلها بطرق قانونية ومشروعة.

-ضمان حماية المشاريع من التهديدات الخارجية.

-تمكين المنافسين من إستغلال الفرص بواسطة الحصول على المعلومات النافعة.

-التكيف مع القواعد الجديدة للسوق ومع التغيرات الداخلية والخارجية التي تواجه المشروع.

2.2.2-الأهمية الإستراتيجية للذكاء الإقتصادي: تكمن الأهمية الإستراتيجية للذكاء الإقتصادي في قدرته على: (لطيفة، عبار، و شهيد، 2018، صفحة 138)

-**دعم إتخاذ القرار:** وذلك بتوفير معلومات دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب لصانعي القرار على جميع المستويات.

-**تعزيز التنافسية:** وذلك بفهم أفضل للمنافسين والأسواق وكذا إتجاهات الصناعة لإكتساب ميزة تنافسية.

-**إدارة المخاطر:** عن طريق تحديد التهديدات المحتملة مبكرا وإتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة.

-**إغتنام الفرص:** الكشف عن الفرص الجديدة في الأسواق أو التكنولوجيا أو الشراكات.

-**حماية المصالح:** وذلك بصيانة الأصول الحيوية والمعلومات الحساسة والقرار السيادي.

وفي عالم يزداد تعقيدا وترابطا أصبح تفعيل منظومة للذكاء الإقتصادي على المستوى الوطني والمؤسسي ضرورة ملحة لضمان القدرة على البقاء والنمو.

3.2-مفهوم الإبتكار المفتوح وتطبيقاته:

في عصر يتسم بالسرعة الفائقة في التطورات التكنولوجية والمعرفية وإتساع شبكات العلاقات الاقتصادية، لم تعد المنظمات بما في ذلك النظم التعاونية قادرة على الإعتماد حصرا على مواردها الداخلية كسبيل وحيد للإبتكار والنمو، فقد أثبتت الدراسات أن الإبتكار كمحرك أساسي للإستدامة والتنافسية يتطلب تبني نماذج أكثر إنفتاحا ومرونة، وهنا يبرز مفهوم الإبتكار المفتوح الذي صاغه الباحث المعروف في ميدان الإبتكار المفتوح هنري تشيسبروه، كإطار إستراتيجي حديث يعيد تعريف كيفية توليد وتطوير الأفكار الجديدة وتحويلها إلى قيمة ملموسة، وبالنسبة للنظم التعاونية فإن تبني مبادئ الإبتكار المفتوح لا يمثل مجرد خيار إستراتيجي، بل أصبح ضرورة حتمية لضمان قدرتها على التكيف مع المتغيرات المتسارعة والإستفادة من الطاقات الإبداعية المتنوعة، وبالتالي تعزيز ديمومتها وإستمرارية فعاليتها في بيئة إقتصادية متزايدة التعقيد والتنافسية.

1.3.2--مفهوم الإبتكار: قبل التطرق لمفهوم الإبتكار المفتوح يجب أولا التعريف بالإبتكار، فقد عرفه Lueck Katy بقوله "يفهم الإبتكار بتقديم شيء جديد أو طريقة جديدة أو تأليف المعرفة في المنتجات الجديدة" (الدين، 2014، صفحة 130)، وبالنسبة لمنظور المنظمة فقد وضح Amablie بأن الإبتكار " يبدأ من الأفكار المبتكرة الى عملية التطبيق الناجح للأفكار المبتكرة ضمن المنظمة، وقد يكون من قبل الأفراد أو فريق العمل"، وبهذا يمكن تعريف الإبتكار بشكل دقيق بأنه "الطرق أو الأساليب الجديدة المختلفة الخارجة أو البعيدة عن التقليد، التي تستخدم في عمل أو تطوير الأشياء والأفكار، وهو عملية عقلية تعبر عن التغييرات الكمية والجذرية أو الجوهرية في التفكير، وفي الإنتاج أو المنتجات وفي العمليات أو طرق وأساليب الأداء وفي التنظيمات والهياكل".

2.3.2-مفهوم الإبتكار المغلق ومبادئه: لفترة طويلة من القرن العشرين كان نموذج الإبتكار المغلق يعمل بشكل جيد، ورغم مزاياه إلا أن عيوبه بدأت تظهر بإعتماده على مدخل داخلي للبحوث والتطوير، ذلك أن إستعمال المعارف أصبح يتم بشكل أوسع. (مديحة و بن سعدة، 2018، صفحة 63)

أ- مفهوم الإبتكار المغلق: إن هذا النموذج من الإبتكار مبني على مبدأ الإعتماد على الذات، فهو يفترض أن الإبتكار الناجح يتطلب السيطرة ويرتكز على فكرة ضياع المهارات الأساسية في حالة التبادل مع أطراف خارجية، مما يستوجب التركيز على الإستثمار في البحوث والتطوير الداخلية، من أجل الوصول إلى العديد من الإكتشافات التي تسمح بتقديم منتجات جديدة للسوق وتحقيق أكبر حجم من المبيعات، وتحقيق أرباح عالية وإعادة الإستثمار في الإبتكار الداخلي. (Chesbrough, 2003, p. 16)

ب- مبادئ الإبتكار المغلق: تتمثل أهم مبادئ هذا النموذج فيما يلي:

- ✓ يجب على المنظمة توظيف أفضل الأفراد الذين يحملون أفكار ومعارف جديدة.
- ✓ الربح المتأتي من الإبتكار يتطلب من المنظمة إكتشاف وتطوير وتسويق أفكارها بنفسها.
- ✓ لتصبح المنظمة رائدة في مجالها لا بد من نشوء الإكتشافات البحثية داخلها عن طريق أفكارها ومعارفها وتكنولوجياتها الخاصة.
- ✓ حتى تكون المنظمة رائدة في مجالها لابد من إمتلاكها لميزة تنافسية مقارنة بالمنظمات المنافسة في نفس المجال.
- ✓ المنظمة تقوم بكل شيء من تلقاء نفسها (توليد الأفكار، تطوير الإنتاج، التسويق، التوزيع، ... إلخ).
- ✓ عدم تمكين المنظمات المنافسة من الوصول إلى الأفكار والتكنولوجيا التي تمتلكها المنظمة
- ✓ مشاريع البحث والتطوير تخزن داخليا في قواعد بيانات المنظمة وتسوق حصرا عبر قنوات التوزيع الخاصة فقط بالمنظمة.

شكل2: الإبتكار المغلق

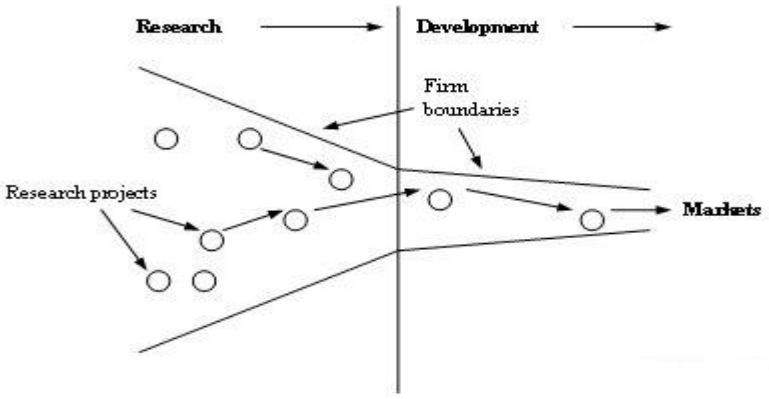

المصدر: https://openinnovation.eu/open-innovation تم الإطلاع عليه في: 01-07-2025

3.3.2-مفهوم الإبتكار المفتوح: عرف هنري تشيسبروه الإبتكار المفتوح بأنه "نموذج فكري يفترض أن الشركات يمكنها ويجب عليها إستخدام الأفكار الخارجية والمسارات الداخلية والخارجية للوصول إلى السوق (Chesbrough, 2003, p. 44)، ويعني هذا ببساطة الإبتعاد عن نماذج الإبتكار المغلقة والتقليدية التي كانت تعتمد على فرق البحث والتطوير الداخلية بشكل شبه حصري، وتبني نهج يعتمد على تدفقات المعرفة عبر حدود المنظمة، وينطوي الإبتكار المفتوح على إستخدام الأفكار والمعارف الخارجية لتسريع الإبتكار الداخلي وتحويل الأفكار الداخلية غير المستخدمة إلى مسارات خارجية للإستفادة منها.

4.3.2- مبادئ الإبتكار المفتوح: على عكس الإبتكار المغلق فان هذا النموذج قائم على المبادئ التالية: (Vanhaverbeke, Van de Vrande, & Chesbrough, 2008, p. 252)

-فتح حدود المنظمة للإستفادة من المعارف والتكنولوجيا الخارجية

-عدم إمتلاك المنظمة لكل الكفاءات والموارد البشرية المبدعة وإنما تحتاج إلى الإستعانة بمعارف المصادر الخارجية.

-نموذج عمل متين ومتميز وأفضل مسار لإختراق السوق.

-البحث والتطوير الخارجي يمنح قيمة أكبر للمنظمة.

- لا يجب أن يكون البحث بالضرورة من طرف المنظمة حتى يتمكن من إفادتها وتحقيق الربح لها.

- لا يتطلب تحقيق الميزة التنافسية أن تأتي أفضل الأفكار عن طريق الموارد التي تملكها ولكن يتطلب أفضل إستخدام للإبتكار الداخلي والخارجي.

- تستفيد المنظمة من حقوق الملكية الفكرية عن طريق بيعها ويمكنها حيازة حقوق ملكية الغير عن الحاجة عن طريق شرائها.

5.3.2- تطبيقات الإبتكار المفتوح:

يمكن تصنيف تطبيقات الإبتكار المفتوح في سياقات مختلفة إلى ثلاث فئات رئيسية هي:

1.5.3.2-الإبتكار المفتوح الوارد: وهو عملية إدخال الأفكار والتقنيات والمعارف من مصادر خارجية إلى المنظمة ويتحقق ذلك عن طريق تطبيق الآليات التالية: (Gassmann & Ellen, 2004, p. 6)

-التعاون مع الجامعات ومراكز البحث: الإستفادة من الأبحاث الأكاديمية وبراءات الإختراع والخبرات المتخصصة.

-الشراكات مع الشركات الأخرى: أي التعاون في مشاريع بحث وتطوير مشتركة أو ترخيص تقنيات من شركات أخرى.

-الإستحواذ على الشركات الناشئة: بواسطة شراء شركات تمتلك تقنيات أو أفكار مبتكرة.

-مسابقات الأفكار والتحديات المفتوحة: بدعوة الجمهور أو الخبراء الخارجيين لتقديم حلول لمشاكل محددة.

-إستخدام منصات الإبتكار الجماعي: وذلك للإستفادة من أفكار ومهارات شريحة واسعة من الجمهور أو الخبراء.

2.5.3.2-الإبتكار المفتوح الصادر: هو عملية إخراج الأفكار والتقنيات والمعارف الداخلية التي لم تستخدم بعد للإستفادة منها خارج المنظمة، ويشمل ذلك: (Jullien & Julien Pénin, 2014, p. 15)

-ترخيص التكنولوجيا: أي منح تراخيص إستخدام براءات الإختراع أو التقنيات لشركات أخرى مقابل رسوم.

-تأسيس شركات ناشئة: وذلك عن طريق إنشاء كيانات جديدة بناءا على تقنيات أو أفكار داخلية غير متوافقة مع الإستراتيجية الأساسية للمنظمة الأم.

-بيع براءات الإختراع أو التقنيات: ويعني ذلك بيع الأصول الفكرية التي لا تخدم أهداف المنظمة.

3.5.3.2-الإبتكار المفتوح المزدوج أو المشترك: وهو الدمج بين الأساليب الواردة والصادرة، حيث تتعاون المنظمة مع شركاء خارجيين لتطوير الأفكار بشكل مشترك، سواء كان ذلك في مراحل البحث المبكرة أو التطوير أو حتى الوصول إلى السوق، وهذا الشكل هو الأكثر تعقيدا لكنه الأكثر فعالية لتحقيق الإبتكار المتكامل. (أنفال و عابدي، 2024، صفحة 470)

شكل3: الإبتكار لمفتوح

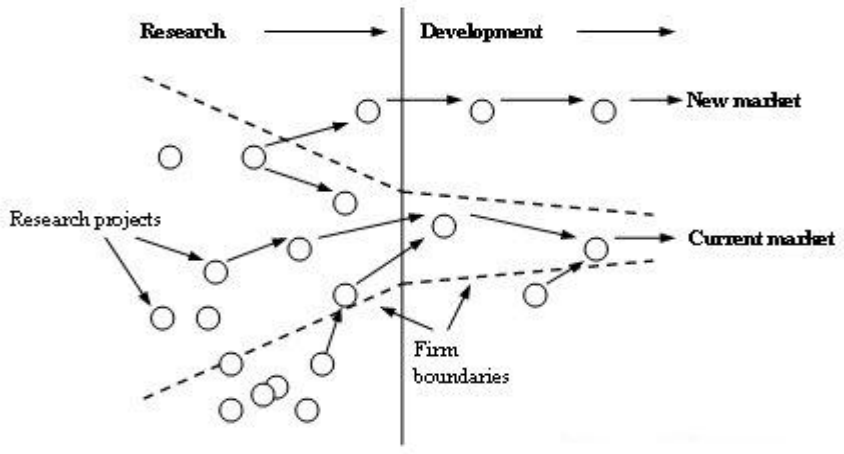

المصدر:https://openinnovation.eu/open-innovation تم الإطلاع عليه في: 01-07-2025

جدول 1: الفرق بين مبادئ الإبتكار المغلق والإبتكار المفتوح

مبادئ الإبتكار المفتوح	مبادئ الإبتكار المغلق
ليس كل الأذكياء يعملون لدينا لذا يجب علينا العثور على معارف وخبرات الأفراد الأذكياء خارج شركتنا والإستفادة منها	يجب على المنظمة توظيف أفضل الأفراد الذين يحملون أفكارًا ومعارف جديدة
يمكن أن يخلق البحث والتطوير الخارجي قيمة كبيرة، والبحث والتطوير الداخلي ضروري للحصول على جزء من تلك القيمة	الربح الآتي من الإبتكار يتطلب من المنظمة إكتشاف وتطوير وتسويق أفكارها بنفسها
إذا إستخدمنا الأفكار الداخلية والخارجية على أفضل وجه فسنفوز إذا إبتكرنا أفضل الأفكار وأكثرها فعالية في الصناعة	لتصبح المنظمة رائدة في مجالها، لا بد من نشوء الإكتشافات البحثية داخلها عن طريق أفكارها ومعارفها وتقنياتها الخاصة
لا يتطلب تحقيق الميزة التنافسية أن تأتي أفضل الأفكار عن طريق الموارد التي تمتلكها، ولكن يتطلب أفضل إستخدام للأفكار الداخلية والخارجية	حتى تكون المنظمة رائدة في مجالها، لا بد من إمتلاكها ميزة تنافسية مقارنة بالمنظمات المنافسة في نفس المجال.
يجب أن نستفيد من إستخدام الآخرين لملكيتنا الفكرية، ويجب أن نتحكم في ملكيتنا الفكرية حتى لا يستفيد منا المنافسون	تقوم المنظمة بكل شيء من تلقاء نفسها (توليد الأفكار، تطوير الإنتاج، التسويق، التوزيع، إلخ).
يمكن للمنظمة أن تستفيد من حقوق الملكية الفكرية عن طريق بيعها ويمكنها حيازة حقوق ملكية غيرها عن طريق شرائها.	عدم تمكين المنظمات المنافسة من الوصول إلى الأفكار والتكنولوجيا التي تمتلكها المنظمة.

المصدر: من إعداد الباحثين

4.2-مفهوم النظم التعاونية وأهميتها:

تعد النظم التعاونية بخصائصها الفريدة وقدرتها على تحقيق توازنات إقتصادية وإجتماعية، ركيزة أساسية في الإقتصادات التنموية والمجتمعات التي تسعى لتعزيز رأس المال الإجتماعي والعدالة، فهي لا تمثل مجرد هياكل إقتصادية بل هي تجسيد لروح التضامن والتعاون بين الأفراد لتحقيق أهداف مشتركة.

1.4.2- مفهوم النظم التعاونية: إن النظم التعاونية هي كيانات إقتصادية وإجتماعية يمتلكها ويديرها أعضاؤها بشكل ديمقراطي، وتعمل لتحقيق إحتياجاتهم وتطلعاتهم الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المشتركة (Khezzaz & Mounir, 2021, p. 72)، وتتميز هذه النظم بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تميزها عن الشركات التقليدية، مثل العضوية الطوعية والمفتوحة، الرقابة الديمقراطية للأعضاء، المشاركة الإقتصادية للأعضاء، الإستقلالية والإستقلال، التعليم والتدريب والمعلومات، التعاون بين التعاونيات والإهتمام بالمجتمع (الزهيري و مصطفى أحمد الحديثي، 2025، صفحة 299)

2.4.2-أهمية النظم التعاونية: تكمن أهمية النظم التعاونية فيما يلي: (Khezzaz & Mounir, 2021, p. 77)

1.4.2-تحقيق التنمية الشاملة: تساهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال توفير السلع والخدمات وخلق فرص العمل وتحسين الدخل وتعزيز التماسك الإجتماعي.

2.4.2-تعزيز المشاركة الديمقراطية: تمنح الأعضاء صوتا في إدارة المؤسسة مما يعزز الشعور بالملكية والمسؤولية.

3.4.2-المرونة والتكيف: تتمتع النظم التعاونية بقدرة على التكيف مع الظروف الإقتصادية المتغيرة بفضل طبيعتها التعاونية وقدرتها على الإستجابة لإحتياجات أعضائها.

4.4.2-الإستقرار الإقتصادي: غالبا ما تكون أكثر إستقرارا خلال الأزمات الإقتصادية مقارنة بالشركات التقليدية، نظرا لتركيزها على تلبية إحتياجات الأعضاء بدلا من تعظيم الأرباح.

5.2- ديمومة النظم التعاونية- التحديات والفرص:

تشير ديمومة النظم التعاونية إلى قدرتها على الإستمرار في العمل وتحقيق أهدافها على المدى الطويل، مع الحفاظ على مبادئها وقيمها التعاونية، وهي تواجه العديد من التحديات وفي نفس الوقت أمامها عدة فرص يمكن إستغلالها والإستفادة منها.

1.5.2-تحديات ديمومة النظم التعاونية:

تواجه النظم التعاونية خاصة في الجزائر تحديات متعددة تؤثر على ديمومتها أهما:

-التحديات الإدارية والتشغيلية: وهي نقص الخبرة الإدارية وضعف التخطيط الإستراتيجي مع صعوبة إدارة الموارد البشرية والمالية وغياب الأنظمة المحاسبية الفعالة.

-التحديات المالية: أهمها صعوبة الحصول على التمويل وضعف رأس المال مع عدم القدرة على توليد إيرادات كافية لتغطية التكاليف وتطوير الأنشطة.

-التحديات التسويقية: كصعوبة الوصول للأسواق والمنافسة الشديدة وعدم القدرة على تسويق المنتجات والخدمات بفعالية.

-التحديات البيئية والقانونية: كعدم إستقرار البيئة الاقتصادية والتغيرات في السياسات الحكومية، وأيضا غياب الإطار القانوني الداعم بشكل كاف للنظم التعاونية.

2.5.2-فرص ديمومة النظم لتعاونية:

رغم وجود العديد من التحديات إلا أن هناك فرص كبيرة لتعزيز ديمومة النظم التعاونية خاصة من خلال تبني الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح أهمها:

-الذكاء الإقتصادي يساعد النظم التعاونية على تحديد الفرص وتحليل المنافسين وتطوير إستراتيجيات تسويقية فعالة.

-الإبتكار المفتوح يوفر آليات للتعاون مع الشركاء الخارجيين لتطوير منتجات وخدمات جديدة وتحسين العمليات مع زيادة القدرة التنافسية، كما أن التوجه العالمي نحو التنمية المستدامة والإقتصاد الأخضر يوفر فرصا للنظم التعاونية لتبني ممارسات أكثر إستدامة مما يعزز من جاذبيتها وقدرتها على البقاء.

3-الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح كآليات لتعزيز ديمومة النظم التعاونية في الجزائر:

تعد ديمومة النظم التعاونية في البيئة الإقتصادية الجزائرية تحديا يتطلب تبني حلول إستراتيجية مبتكرة، وفي هذا المحور سنركز على كيفية مساهمة الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح كآليتين رئيسيتين في تعزيز هذه الديمومة من خلال تحليل أدوارهما الفردية ثم التآزر بينهما.

1.3- دور الذكاء الإقتصادي في ديمومة النظم التعاونية:

يلعب الذكاء الإقتصادي دور محوري في تعزيز إستدامة النظم التعاونية من خلال عدة آليات مترابطة:

1.1.3-تحسين عملية إتخاذ القرار الإستراتيجي: ويكون ذلك عن طريق ما يلي:

أ-توفير رؤى سوقية معمقة: تمكن النظم التعاونية من فهم ديناميكيات السوق وسلوك المستهلكين وتوجهات المنافسين بشكل أفضل، وهذا الفهم يساعدها على تحديد الأسواق الواعدة وتطوير إستراتيجيات تسويقية فعالة مع تخصيص الموارد المالية والبشرية والتقنية بكفاءة نحو الفرص الأكثر جدوى.

ب-تقييم دقيق للشراكات: يساعد في تقييم مدى ملاءمة وجدوى الشركاء المحتملين للنظام التعاوني وتحليل نقاط قوتهم وضعفهم، مما يقلل من مخاطر إختيار شركاء غير مناسبين.

ج-توجيه الإبتكار: من خلال تحديد الإتجاهات التكنولوجية الناشئة والفجوات في السوق، ويمكن للذكاء الإقتصادي توجيه جهود الإبتكار داخل النظام التعاوني نحو المجالات ذات العائد الأعلى.

2.1.3-إدارة المخاطر بفعالية: يكون ذلك عن طريق:

أ-تحديد المخاطر: يقوم بتحليل البيئة الخارجية والداخلية للكشف عن المخاطر المحتملة، سواء كانت مرتبطة بالأسواق، المنافسة، التغييرات التنظيمية، أو حتى المخاطر التشغيلية داخل النظام التعاوني.

ب-تقييم الإستجابات الإستراتيجية: يوفر معلومات تمكن النظام التعاوني من وضع خطط استباقية للتخفيف من المخاطر، أو التحوط ضدها، أو حتى تحويلها إلى فرص.

3.1.3-تعزيز القدرة التنافسية والميزة المستدامة: ويتم ذلك عن طريق ما يلي:

أ-فهم المشهد التنافسي: أي تحليل نقاط قوة وضعف المنافسين وإستراتيجياتهم وحصصهم السوقية مما يمكن النظام التعاوني من تطوير ميزة تنافسية تميزه عن الآخرين.

ب-الإستغلال الأمثل للموارد: من خلال توفير معلومات دقيقة حول الفرص والتحديات، يساعد الذكاء الإقتصادي في توجيه إستثمار الموارد المحدودة للنظام التعاوني نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية وقيمة، مما يساهم في إستدامته الإقتصادية.

4.1.3-دعم المرونة والتكيف: وذلك بواسطة

أ-إستشراف التغيرات: من خلال مراقبة مؤشرات السوق والإتجاهات الإقتصادية والإجتماعية، يمكن للذكاء الإقتصادي أن يساعد النظم التعاونية على توقع التغيرات المستقبلية، والتكيف معها بشكل إستباقي بدلا من مجرد الإستجابة لها بعد وقوعها.

ب-تحديد فرص التعاون الجديدة: يمكن للتحليلات الإستراتيجية أن تكشف عن شركاء جدد أو مجالات تعاون جديدة، يمكن أن تزيد من مرونة النظام وقدرته على مواجهة الصدمات.

5.1.3-تعزيز ثقافة المعرفة والتعلم المستمر: يتم ذلك بواسطة ما يلي:

أ-نشر المعلومات الإستراتيجية: يشجع على ثقافة الشفافية وتبادل المعلومات المناسبة بين أعضاء النظام التعاوني مما يعزز التعلم الجماعي والنمو المستمر.

ب-التطوير المؤسسي: تدريب الكفاءات على مهارات تحليل المعلومات وإتخاذ القرارات الإستراتيجية يعزز من القدرات الذاتية للنظام التعاوني.

2.3-تحديات تطبيق الذكاء الإقتصادي في البيئة الجزائرية:

إن تطبيق منظومة فعالة للذكاء الإقتصادي في البيئة الجزائرية يصطدم بتحديات متجذرة ومتشابكة، تتجاوز مجرد العقبات التقنية لتصل إلى عمق البنية الثقافية والتنظيمية للمؤسسات، ويمكن تحليل هذه المعوقات ضمن أبعاد مترابطة على النحو التالي:

1.2.3- القصور الثقافي والبيروقراطي في إدارة المعلومة: يكمن التحدي في ثقافة السرية الموروثة عن النماذج الإدارية التقليدية، والمتعارضة مباشرة مع مبدأ تشاركية المعلومة الذي يقوم عليه الذكاء الاقتصادي، وتتجلى هذه الثقافة في هيمنة

الإتصال الشفهي على حساب التوثيق المؤسسي، مما يعيق بناء ذاكرة تنظيمية ويضعف الوعي بالمعلومة كمورد إستراتيجي حاسم.

2.2.3- فجوة الكفاءات البشرية بين المتطلب والمتاح: ينعكس القصور الثقافي بشكل مباشر على الإستثمار في رأس المال البشري، حيث تواجه البيئة الجزائرية عجز واضح في الكفاءات المتخصصة القادرة على إدارة دورة الذكاء الإقتصادي بكفاءة، من جمع البيانات إلى تحليلها وتقديمها كأداة لدعم القرار، ويعود هذا العجز إلى عدم مواءمة المناهج الأكاديمية مع متطلبات السوق، وضعف برامج التكوين المستمر داخل المؤسسات بالإضافة إلى تأثير هجرة الكفاءات.

3.2.3-العوائق العملية في الوصول إلى المعلومة والبنية التحتية: على المستوى العملي يواجه الفاعلون الإقتصاديون صعوبة بالغة في الوصول إلى معلومات موثوقة ومحينة، خاصة في ظل صعوبة الحصول على بيانات إحصائية رسمية دقيقة، وهيمنة السوق الموازية التي تعمل خارج نطاق الرصد البياني، وعلى الرغم من التطور الحاصل في البنية التحتية الرقمية لا يزال التحدي قائما في جودة الخدمة، تكلفتها وإنتشارها المتوازن، فضلا عن هشاشة أنظمة أمن المعلومات التي تعد حجر الزاوية لحماية الأصول غير الملموسة للمؤسسة.

4.2.3- الفراغ التشريعي وغياب الرؤية الاستراتيجية المتكاملة: تتفاقم هذه التحديات في ظل تقادم الأطر القانونية المتعلقة بحماية البيانات وتبادلها، مما يخلق بيئة من الغموض التنظيمي الذي يعيق المبادرات، والأهم من ذلك هو غياب رؤية إستراتيجية وطنية متكاملة تهدف إلى التنسيق بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات الأكاديمية، وتخصص التمويل اللازم لبناء منظومة وطنية حقيقية للذكاء الإقتصادي، مما يجعل الجهود المبذولة إن وجدت متفرقة ومحدودة الأثر.

3.3-فرص تطبيق الذكاء الإقتصادي في البيئة الجزائرية:

على الجانب الآخر توجد فرص كبيرة يمكن إستغلالها لتعزيز الذكاء الإقتصادي أهمها:

1.3.3-السياسات الحكومية الداعمة: وجود توجهات حكومية لرقمنة الإقتصاد وتشجيع الإبتكار يمكن أن يوفر إطارا داعم لتطوير الذكاء الإقتصادي.

2.3.3-القاعدة الشبابية والموارد البشرية: وجود عدد كبير من الشباب المتعلم يمكن تدريبه على مهارات الذكاء الإقتصادي وتقنيات تحليل البيانات.

3.3.3-التحول الرقمي: الإستفادة من التطورات الرقمية لإنشاء منصات تجمع البيانات وتسهل عملية التحليل.

4.3.3-تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات: يمكن لهذا القطاع أن يقدم حلول تقنية متخصصة لدعم وظائف الذكاء الإقتصادي.

إن فهم هذه الأبعاد والتحديات والفرص المتعلقة بالذكاء الإقتصادي يمهد الطريق لإستكشاف كيفية دمجه مع الإبتكار المفتوح لتعزيز ديمومة النظم التعاونية في الجزائر.

2.3-دور الإبتكار المفتوح في ديمومة النظم التعاونية:

يلعب الإبتكار المفتوح دورا حاسما في تعزيز إستدامة النظم التعاونية من خلال توفير آليات فعالة للتكيف والنمو والإبتكار المستمر، وتتمثل اهم هذه الآليات فيما يلي: (Rumanti, Afrin, Fadillah , & Rocky, 2021, p. 13)

1.2.3-توسيع نطاق الإبتكار وزيادة فعاليته: ويتجسد ذلك عن طريق:

أ-الوصول إلى أفكار متنوعة: من خلال الإنفتاح على مصادر معرفية خارجية تستطيع النظم التعاونية الوصول إلى طيف أوسع من الأفكار والتقنيات ووجهات النظر التي قد لا تكون متاحة داخليا.

ب-تسريع وتيرة الإبتكار: يسمح التعاون مع شركاء خارجيين بتقاسم عبء البحث والتطوير وتسريع عملية تحويل الأفكار إلى منتجات أو خدمات قابلة للتسويق، مما يمنح النظام التعاوني ميزة زمنية.

ج-تقليل تكاليف البحث والتطوير: بدل الإستثمار الضخم في كل مرحلة من مراحل الإبتكار يمكن للنظم التعاونية تقاسم التكاليف والمخاطر مع شركائها، مما يعزز من إستدامتها المالية.

2.2.3-تعزيز القدرة على التكيف والمرونة: يتحقق هذا بفضل ما يلي:

أ-مواكبة التطورات التكنولوجية: يتيح الإبتكار المفتوح للنظم التعاونية البقاء على إطلاع دائم بأحدث التطورات التكنولوجية والإتجاهات السوقية مع تبني التقنيات الجديدة بفعالية.

ب-الإستجابة لتغيرات السوق: من خلال الشراكات والتعاون يمكن للنظم التعاونية تطوير إستجابات سريعة وفعالة لتقلبات الطلب وتغير تفضيلات العملاء أو ظهور منافسين جدد.

ج-تنويع مصادر المعرفة: الإعتماد على شبكة واسعة من الشركاء يقلل من خطر الإعتماد المفرط على مصدر معرفة واحد مما يزيد من مرونة النظام في مواجهة الصدمات.

3.2.3-توليد قيمة إقتصادية وإجتماعية مستدامة: يمكن توليد هذه القيمة بواسطة ما يلي:

أ-تطوير منتجات وخدمات مبتكرة: تمكين النظم التعاونية من تقديم حلول تلبي إحتياجات السوق بشكل أفضل مما يعزز من قدرتها على تحقيق الإيرادات وتحقيق إستدامتها الإقتصادية.

ب-بناء نظم بيئية للإبتكار: يشجع الإبتكار المفتوح على تطوير بيئات تعاونية قوية تضم مختلف الفاعلين مما يخلق تأثير مضاعف على النمو الإقتصادي والإبتكار على مستوى أوسع.

ج-خلق فرص عمل جديدة: يمكن لعمليات الإبتكار المفتوح أن تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة سواءا في الشركات التعاونية نفسها أو في الكيانات الناشئة التي تتولد عن هذه العمليات.

3.3-تحديات تطبيق الإبتكار المفتوح في البيئة الجزائرية:

رغم الإمكانيات الكبيرة للإبتكار المفتوح، فإن النظم التعاونية في الجزائر تواجه كغيرها من الإقتصادات الناشئة مجموعة من التحديات التي قد تعيق تبنيه وتطبيقه الفعال، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي: (علون و السبتي، 2019، صفحة 153)

1.3.3-الثقافة التنظيمية التقليدية: قد تسود في بعض المؤسسات ثقافة تفضل السرية والعمل الداخلي المغلق، مع مقاومة لمشاركة المعرفة والأفكار مع أطراف خارجية خوفا من فقدان الميزة التنافسية أو الإعتماد على الآخرين.

2.3.3-ضعف آليات حماية الملكية الفكرية: عدم وجود إطار قانوني قوي وفعال لحماية الملكية الفكرية، يمكن أن يثبط عزيمة الشركات والأفراد من مشاركة إبتكاراتهم خوفا من سرقتها أو إستغلالها دون مقابل.

3.3.3-غياب البنية التحتية التعاونية: قد تفتقر البيئة الجزائرية إلى منصات وأدوات أو شبكات منظمة تسهل عمليات الإبتكار المفتوح، كقواعد بيانات براءات الإختراع المتاحة أو منصات لتنسيق المشاريع البحثية المشتركة.

4.3.3-نقص الثقة والشراكات الهشة: بناء الثقة بين الشركاء المحتملين خاصة القطاع العام والخاص، أو بين جامعات ومؤسسات صناعية قد يكون تحديا كبيرا مما يؤدي إلى شراكات هشة أو غير فعالة.

5.3.3-فجوة الكفاءات والمهارات: الحاجة إلى تطوير مهارات متخصصة في إدارة الإبتكار المفتوح، والتفاوض على الشراكات وإدارة عقود التعاون هي مهارات قد لا تكون متوفرة على نطاق واسع.

6.3.3-الوصول المحدود إلى رؤوس الأموال الاستثمارية والمخاطرة: إن نقص التمويل المتاح لدعم الأفكار المبتكرة يحد من إمكانية تحويل الأفكار الخارجية إلى مشاريع قابلة للتطبيق.

4.3-فرص تطبيق الإبتكار المفتوح في البيئة الجزائرية:

رغم التحديات التي تم إحصاءها إلا أن البيئة الجزائرية تقدم فرصا واعدة لتعزيز تبني الإبتكار المفتوح أهمها: (علون و السبتي، 2019، صفحة 160)

1.4.3-الطاقات الشبابية والجامعات: تمتلك الجزائر قاعدة كبيرة من الشباب المتعلم وخريجي الجامعات مما يوفر مخزونا هاما من الأفكار والإمكانات الإبداعية التي يمكن إستثمارها عبر الإبتكار المفتوح.

2.4.3-السياسات الوطنية الداعمة للإبتكار وريادة الأعمال: تسعى الحكومة الجزائرية إلى دعم منظومة الإبتكار وريادة الأعمال من خلال مبادرات مختلفة مما يوفر أرضية مناسبة لتشجيع الإبتكار المفتوح.

3.4.3-التوجه نحو الإقتصاد المعرفي: هناك وعي متزايد بأهمية الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية، مما يدفع نحو تطوير استراتيجيات تعتمد على المعرفة والابتكار.

4.4.3-إمكانية بناء شبكات تعاون قوية: يمكن إستغلال الحاجة إلى التعاون لتطوير شراكات قوية بين القطاع الصناعي والمؤسسات البحثية والجامعات، وكذا القطاع العام مما يخلق بيئة متكاملة للإبتكار.

5.4.3-الإستفادة من التجارب الدولية: يمكن للجزائر أن تستفيد من الدروس المستفادة والتجارب الناجحة للدول الأخرى في مجال الإبتكار المفتوح لتجنب الأخطاء الشائعة وتسريع عملية التبني.

إن فهم هذه الديناميكيات الخاصة بالإبتكار المفتوح في السياق الجزائري، يعد أمرا ضروريا لبلورة إستراتيجيات فعالة تضمن إستفادة النظم التعاونية من هذا النهج لدعم ديمومتها.

2.3-دور الإبتكار المفتوح في تعزيز ديمومة النظم التعاونية الجزائرية:

يعد الإبتكار المفتوح أداة قوية لتعزيز ديمومة النظم التعاونية خاصة في سياق يفتقر فيه العديد منها إلى الموارد الكافية للإبتكار الداخلي، ويمكن للإبتكار المفتوح أن يساهم في ديمومة النظم التعاونية من خلال:

1.2.3-الوصول إلى مصادر معرفة متنوعة: إن الإبتكار المفتوح يتيح للنظم التعاونية الإستفادة من الأفكار والخبرات والمعرفة الموجودة خارج حدودها التنظيمية، ويمكن أن يشمل ذلك التعاون مع الجامعات ومراكز البحث والشركات الناشئة والموردين والعملاء وحتى المنافسين، وهذا التنوع في مصادر المعرفة يمكن أن يؤدي إلى حلول أكثر إبداعا وفعالية للتحديات التي تواجه النظم التعاونية.

2.2.3-تسريع عملية الإبتكار: يمكن للنظم التعاونية من خلال دمج الأفكار والتقنيات الخارجية تسريع دورة الإبتكار وتقليل الوقت والتكلفة اللازمين لتطوير منتجات أو خدمات جديـــدة، مما يساعدها على الإستجابة بسرعة أكبر لتغيرات السوق وأيضا لإحتياجات الأعضاء.

3.2.3-تقاسم المخاطر والتكاليف: يمكن للتعاون في الإبتكار المفتوح أن يقلل من المخاطر والتكاليف المرتبطة بعملية الإبتكار فعندما تشارك عدة أطراف في تطوير حلول جديدة يتم توزيع الأعباء المالية والمخاطر، مما يجعل الإبتكار أكثر جدوى للنظم التعاونية ذات الموارد المحدودة.

4.2.3-تعزيز المشاركة والملكية: يمكن للإبتكار المفتوح أن يعزز الشعور بالمشاركة والملكية بين أعضاء النظم التعاونية والشركاء الخارجيين، وعندما يساهم الأفراد في عملية الإبتكار يصبحون أكثر إلتزاما بالحلول المطورة مما يزيد من فرص نجاحها وتبنيها.

5.2.3-بناء شبكات قوية: يساهم الإبتكار المفتوح في بناء شبكات قوية من العلاقات بين النظم التعاونية والجهات الفاعلة الأخرى في النظام البيئي للإبتكار، وهذه الشبكات يمكن أن توفر دعما مستمرا وفرصا للتعلم وتبادل الخبرات، مما يعزز من قدرة النظم التعاونية على الإستدامة على المدى الطويل.

3.3-التآزر بين الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح لتعزيز الإستدامة:

إن القوة الحقيقية تكمن في التآزر بين الذكاء الاقتصادي والابتكار المفتوح. فكل منهما يكمل الآخر بطريقة تعزز بشكل كبير قدرة النظم التعاونية على تحقيق الديمومة:

1.3.3-الذكاء الإقتصادي يوجه الإبتكار المفتوح: يوفر الذكاء الإقتصادي البصيرة اللازمة لتحديد المجالات التي تحتاج إلى الإبتكار بشكل أكبر والفرص التي يمكن إستغلالها من خلال الإبتكار المفتوح، وعلى سبيل المثال يمكن للذكاء الإقتصادي أن يكشف عن تغير في تفضيلات المستهلكين نحو المنتجات العضوية مما يدفع التعاونية إلى البحث عن حلول إبتكارية مفتوحة لتطوير منتجات عضوية جديدة أو تحسين عمليات الإنتاج العضوية.

2.3.3-الإبتكار المفتوح يغذي الذكاء الإقتصادي: يمكن لعمليات الإبتكار المفتوح أن تولد معلومات قيمة يمكن إستخدامها في أنشطة الذكاء الإقتصادي، فالتفاعل مع الشركاء الخارجيين وجمع الأفكار الجديدة وإختبار النماذج الأولية كلها توفر بيانات يمكن تحليلها لفهم أفضل لإتجاهات السوق والتقنيات الناشئة وإحتياجات العملاء.

3.3.3-تعزيز القدرة على التكيف: عندما تعمل الآليتان معا تصبح النظم التعاونية أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الإقتصادية، فالذكاء الإقتصادي يوفر الإنذار المبكر والتحليل الإستراتيجي بينما يوفر الإبتكار المفتوح المرونـــة والقدرة

على الإستجابة بفعالية من خلال حلول مبتكرة.

4.3.3-تحقيق النمو المستدام: من خلال هذا التآزر يمكن للنظم التعاونية أن تحقق نموا مستداما يعتمد على الإبتكار المستمر والإستفادة من الفرص وتخفيف المخاطر، وهذا ما يضمن إزدهارها في البيئة الإقتصادية الجزائرية.

إن الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح ليسا مجرد أدوات منفصلة بل هما مكونان متكاملان لإستراتيجية شاملة تهدف إلى بناء نظم تعاونية قوية ومرنة وقادرة على تحقيق الديمومة في ظل التحديات الإقتصادية الراهنة والمستقبلية في الجزائر.

4-واقع النظم التعاونية في البيئة الاقتصادية الجزائرية:

لفهم أعمق لدور الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح في تعزيز ديمومة النظم التعاونية من الضروري تحليل الواقع الحالي لهذه النظم في البيئة الإقتصادية الجزائرية، فبالرغم من الجهود المبذولة لدعم القطاع التعاوني إلا أنه لا يزال يواجه تحديات كبيرة تؤثر على فعاليته وإستدامته، ومن أبرز هذه التحديات نذكر ما يلي:

1.4-لمحة عن النظم التعاونية في الجزائر:

تاريخيا لعبت النظم التعاونية دور متفاوت في الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال، وشهدت فترة من الدعم الحكومي المكثف خاصة في القطاع الزراعي بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي والتنمية الريفية، ومع التحولات الإقتصادية نحو إقتصاد

السوق تراجعت بعض هذه النظم بينما ظهرت أشكال جديدة من التعاونيات في قطاعات مختلفة مثل الخدمات والصناعة التقليدية والإسكان، وتسعى الحكومة الجزائرية حاليا إلى إعادة تنشيط القطاع التعاوني كجزء من إستراتيجيتها لتنويع الإقتصاد وخلق فرص العمل خاصة في المناطق الريفية والمهمشة، ومع ذلك لا تزال هذه الجهود تواجه عقبات تتعلق بالإطار القانوني والدعم المؤسسي والوعي بأهمية العمل التعاوني.

2.4-تحديات ديمومة النظم التعاونية في الجزائر:

تتعدد التحديات التي تواجه ديمومة النظم التعاونية في الجزائر ويمكن تصنيفها إلى عدة محاور رئيسية:

1.2.4-التحديات الإدارية والتنظيمية: تعاني العديد من التعاونيات من ضعف في الهياكل الإدارية ونقص في الكفاءات الإدارية المتخصصة مع غياب التخطيط الإستراتيجي الفعال، مما يؤثر على قدرتها على إدارة مواردها بكفاءة وإتخاذ قرارات سليمة والتكيف مع المتغيرات.

2.2.4-التحديات المالية والتمويلية: تواجه التعاونيات صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لتطوير أنشطتها سواء من البنوك التجارية أو المؤسسات المالية المتخصصة، كما أن ضعف رأس المال الذاتي وعدم القدرة على توليد إيرادات كافية يحد من قدرتها على الإستثمار في التكنولوجيا والإبتكار.

3.2.4-التحديات التسويقية والتنافسية: تواجه التعاونيات منافسة شديدة من القطاع الخاص وغالبا ما تفتقر إلى القدرات التسويقية اللازمة للوصول إلى أسواق أوسع والترويج لمنتجاتها وخدماتها بفعالية، كما أن ضعف سلاسل القيمة وعدم التكامل بين التعاونيات يحد من قدرتها التنافسية.

4.2.4-التحديات التكنولوجية والإبتكارية: على الرغم من أهمية التكنولوجيا والإبتكار في الإقتصاد الحديث، إلا أن العديد من النظم التعاونية في الجزائر لا تزال تعتمد على أساليب عمل تقليدية وتفتقر إلى تبني التقنيات الحديثة أو نماذج الإبتكار المفتوح، وهذا يحد من قدرتها على تحسين الإنتاجية وتطوير منتجات جديدة والإستجابة لمتطلبات السوق المتغيرة.

5.2.4-التحديات القانونية والمؤسسية: على الرغم من وجود إطار قانوني ينظم عمل التعاونيات إلا أنه غير كاف في بعض الجوانب لدعم نموها وديمومتها، كما أن ضعف التنسيق بين الهيئات الحكومية المعنية وغياب إستراتيجية وطنية واضحة لدعم القطاع التعاوني يزيد من هذه التحديات.

3.4-فرص تعزيز الديمومة من خلال الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح:

بالرغم من التحديات الموجودة إلا أنه توجد فرص واعدة لتعزيز ديمومة النظم التعاونية في الجزائر من خلال تبني الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح، ويظهر ذلك في ما يلي:

1.3.4-تزايد الوعي بأهمية المعلومات: هناك وعي متزايد بأهمية المعلومات في إتخاذ القرار مما يفتح الباب أمام تبني ممارسات الذكاء الإقتصادي في التعاونيات، ويمكن للحكومة والمنظمات الداعمة أن تلعب دورا في توفير التدريب والدعم اللازم لبناء قدرات الذكاء الإقتصادي في هذه النظم.

2.3.4-تطور البنية التحتية الرقمية: تشهد الجزائر تطورا في بنيتها التحتية الرقمية مما يسهل الوصول إلى المعلومات وتبادلها ويوفر منصات للتعاون والإبتكار المفتوح، كما يمكن للنظم التعاونية الإستفادة من هذه البنية التحتية لإنشاء منصات للإبتكار المشترك وتبادل المعرفة.

3.3.4-الدعم الحكومي لبرامج الإبتكار والرقمنة: تسعى الحكومة الجزائرية إلى دعم الإبتكار وريادة الأعمال مما يوفر فرصا للنظم التعاونية للحصول على الدعم المالي والفني لتطوير مشاريع إبتكارية، خاصة تلك التي تعتمد على نماذج الإبتكار المفتوح.

4.3.4-التعاون مع الجامعات ومراكز البحث: يمكن للنظم التعاونية بناء شراكات إستراتيجية مع الجامعات ومراكز البحث الجزائرية للإستفادة من الخبرات العلمية والتقنية في تطوير حلول مبتكرة لمشاكلها وتطبيق ممارسات الذكاء الإقتصادي.

5.3.4-التركيز على التنمية المستدامة: يتزايد الإهتمام العالمي والمحلي بالتنمية المستدامة والإقتصاد الأخضر يمكن للنظم التعاونية أن تتبنى ممارسات مستدامة في إنتاجها وعملياتها، مما يعزز من جاذبيتها ويفتح لها أسواقا جديدة ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن استغلال هذه الفرص يتطلب إستراتيجية متكاملة تدمج الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح في صميم عمل النظم التعاونية، مع توفير الدعم اللازم من قبل الجهات الحكومية والمؤسسات الداعمة.

5 تحليل النتائج:

لقد سعت هذه الدراسة إلى إستكشاف الدور المحوري للذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح كحلول إستراتيجية لتعزيز ديمومة النظم التعاونية في البيئة الإقتصادية الجزائرية، من خلال تحليل معمق للمفاهيم النظرية ومراجعة الدراسات السابقة ودراسة واقع النظم التعاونية في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج تؤكد صحة الفرضيات المطروحة وهي:

1.5 .تأكيد العلاقة بين اليقظة الاستراتيجية وديمومة التعاونيات في السياق الجزائري:

كشف تحليل نماذج العمل في التعاونيات الجزائرية عن وجود علاقة سببية واضحة بين ممارسات الذكاء الإقتصادي وقدرتها على الإستمرارية، فقد تبين أن التعاونيات التي تخصص موارد لرصد السوق والمنافسين والتغيرات التشريعية، تظهر قدرة تفوق غيرها في إتخاذ قرارات إستباقية، مثل تعديل عروضها أو إستهداف أسواق جديدة، مما يعزز إستقرارها المالي ويؤكد الفرضية الفرعية الأولى.

2.5 .إثبات دور الإبتكار المفتوح كآلية للتكيف في بيئة محدودة الموارد:

أظهرت دراسة واقع التعاونيات أن النماذج التقليدية المنغلقة للإبتكار تؤدي إلى ركود وفشل في مواكبة تغيرات السوق، وفي المقابل أوضح التحليل أن الإنفتاح على مصادر خارجية للمعرفة كالجامعات ومراكز البحث، أو حتى الشراكات مع تعاونيات أخرى يمكنها من تجاوز محدودية مواردها الداخلية، وقد تم رصد حالات محددة حيث ساهم التعاون مع أطراف خارجية في تسريع تطوير منتجات جديدة وتقاسم المخاطر، مما يثبت أن الإبتكار المفتوح ليس مجرد خيار نظري، بل هو آلية عملية حيوية لتكيف هذه النظم وإستدامتها.

3.5 .تحديد آلية تأثير المعوقات الهيكلية على تبني الحلول الإستراتيجية:

لم يكتف التحليل بتعداد التحديات، بل كشف عن آلية تأثيرها المباشر على إعاقة تبني الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح، فقد وجد أن ضعف الحوكمة ونقص الشفافية الإدارية في العديد من التعاونيات، يؤديان إلى غياب الرؤية الإستراتيجية طويلة الأمد، مما يجعل أي إستثمار في أنظمة المعلومات أو الشراكات المفتوحة يعتبر تكلفة غير ضرورية بدلا

من كونه إستثمار في الديمومة، وهذا التحليل الميداني يؤكد صحة الفرضية القائلة بأن التحديات الهيكلية هي العائق الأساسي.

4.5 .إستنتاج الأثر التآزري بين الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح:

أبرزت النتائج أن الأثر الأكبر لا يتحقق من تبني كل مفهوم على حدى بل من التفاعل التآزري بينهما، حيث أظهر التحليل أن الذكاء الإقتصادي يعمل كبوصلة إستراتيجية تحدد الفرص والتهديدات، بينما يوفر الإبتكار المفتوح كمحرك تنفيذي يمكن التعاونيات من تطوير الحلول اللازمة للإستجابة لتلك الفرص، وبالتالي فإن غياب أحدهما يضعف فعالية الآخر بشكل كبير في السياق الجزائري.

5.5 .ضرورة الإنتقال نحو إستراتيجيات موجهة كشرط لتحقيق الديمومة:

بناءا على كل ما سبق، خلصت الدراسة إلى نتيجة حتمية مفادها أن التحسين العشوائي أو الجهود المتفرقة غير كافية، فتجاوز التحديات الهيكلية والإستفادة من الحلول المقترحة يتطلب تبني إستراتيجيات واضحة ومصممة خصيصا لواقع النظم التعاونية، مدعومة بإطار تنظيمي ومؤسساتي محفز، وهذا الإستنتاج يؤكد صحة الفرضية الأخيرة، ويحول التوصيات من مجرد إقتراحات عامة إلى متطلبات ضرورية لتحقيق الديمومة المنشودة.

6.خاتمة :

إن الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح يمثلان حلول إستراتيجية لا غنى عنها لتعزيز ديمومة النظم التعاونية في البيئة الإقتصادية الجزائرية، من خلال توفير المعلومات الإستراتيجية وتحسين إتخاذ القرار وتسهيل الوصول إلى المعرفة الخارجية وكذا تقاسم المخاطر، ويمكن لهاتين الآليتين أن تحول النظم التعاونية إلى كيانات أكثر مرونة وتنافسية وقادرة على التكيف مع التغيرات الإقتصادية والإجتماعية، ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الديمومة يتطلب معالجة التحديات الهيكلية والتشغيلية القائمة، وتوفير بيئة داعمة للإبتكار والتعاون.

1.6-التوصيات:

بناءا على ما سبق نقدم مجموعة من التوصيات الإستراتيجية:

1-ضرورة تطوير إطار قانوني ومؤسسي داعم وذلك بمراجعة وتحديث الإطار القانوني الحالي المنظم لعمل التعاونيات، لجعله أكثر مرونة ودعم للإبتكار وتبني لممارسات الذكاء الإقتصادي، كما يجب تعزيز دور الهيئات الحكومية المعنية في تقديم الدعم الفني والمالي للتعاونيات.

2-إنشاء منصات وطنية للذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح تجمع بين النظم التعاونية والجامعات ومراكز البحث وكذا القطاع الخاص لتسهيل تبادل المعلومات والمعرفة وتعزيز التعاون في مشاريع الإبتكار المفتوح.

3-تقديم حوافز مالية وضريبية للتعاونيات التي تتبنى ممارسات الذكاء الاقتصادي، وتشارك في مشاريع الإبتكار المفتوح مما يشجعها على الإستثمار في هذه المجالات.

4-إطلاق برامج تدريب متخصصة في مجالات الذكاء الإقتصادي والإبتكار المفتوح موجهة لقادة وأعضاء النظم التعاونية لتعزيز قدراتهم الإدارية والتكنولوجية.

5-الإنفتاح على الإبتكار المفتوح وحث التعاونيات على السعي بنشاط للتعاون مع الأطراف الخارجية لتطوير حلول مبتكرة لمشاكلها والإستفادة من الخبرات والمعرفة المتاحة خارج حدودها.

6-ضرورة تبني النظم التعاونية للتقنيات الحديثة والحلول الرقمية لتحسين عملياتها وزيادة إنتاجيتها وتعزيز قدرتها التنافسية.

-تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة التعاونيات لتعزيز الثقة ويجذب المزيد من الأعضاء والشركاء، مما يساهم في ديمومتها.

7-إطلاق برامج أكاديمية ودورات تدريبية متخصصة في مجالات الذكاء الاقتصادي والإبتكار المفتوح وإدارة النظم التعاونية.

8- العمل على بناء سلاسل قيمة متكاملة تشمل النظم التعاونية مما يضمن لها الوصول إلى الأسواق وتوفير المواد الخام وتعزيز قدرتها التنافسية.

إن تبني هذه التوصيات بشكل متكامل ومنسق من قبل جميع الفاعلين سيساهم بشكل كبير في تعزيز ديمومة النظم التعاونية في البيئة الإقتصادية الجزائرية، وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة التي تطمح إليها الجزائر.

7. قائمة المصادر والمراجع:

1--أثير فاخر حيال الزهيري، مروة مصطفى أحمد الحديثي، دور القطاع التعاوني في التنمية المحلية: العراق نموذجا، مجلة قضايا سياسية، المجلد، 78، 2025، ص 297-327.

2-أحمد ميلي سمية، واقع الذكاء الإقتصادي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، .المجلد 5، العدد 2، 2020، ص 39-54. 2-أحمد ميلي سمية، واقع الذكاء الإقتصادي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، .المجلد 5، العدد 2، 2020، ص 39-54.

3-بخوش مديحة، عبد القادر بن سعدة، الإبتكار المفتوح بين الحاجة وخطوات تبنيه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد2، 2018، ص 59-75.

4-حمداني محمد، أهمية الذكاء الإقتصادي في تحسين ملاءمة مناخ الأعمال وجذب الإستثمارات الاجنبية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد1، العدد2، 2012، ص 11-29.

5-رادي نور الدين، الإبداع والإبتكار في المنظمات الحديثة: دراسة تجارب عالمية، مجلة الإبتكار والتسويق، المجلد1، العدد1، 2014، ص 127-158.

6-سريدي أنفال، محمد السعيد عابدي، مساهمة الإبتكار المفتوح في تعزيز التعاون بين المؤسسات الناشئة والشركات الكبرى: قراءة في نماذج عالمية، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد1، 2024، ص 463-482.

7-رين لطيفة، محمد عبار، هدى شهيد، الذكاء الإقتصادي بين المفاهيم الأساسية وآلية التطبيق. مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد2، العدد3، 2018، ص 134-145.

8-محمد لمين علون، سيلة السبتي، مزايا ومعيقات تطبيق الإبتكار المفتوح في منظمات الأعمال. مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، المجلد2، العدد2، 2019، ص145-163.

9- Chesbrough, H. (2003). Open Innovation: The New Imperative for Creating and Profiting from Technology. Boston, Massachusetts, United States of America: Harvard Business School Publishing.

Gassmann, O., & Ellen, E. (2004). Towards a Theory of Open Innovation: Three Core Process Archetypes. R&D Management Conference, pp. 1-18.

10-Jullien, N., & Julien Pénin. (2014). Innovation ouverte : vers la génération 2.0. Encyclopédie de la stratégie, 701-714.

11-Khezzaz, R. i., & Mounir, R. (2021). cooperatives as a mechanism for achieving integrate economic growth and social welfare- a case of Moroco. Economics and Sustainable Development Review, 4(3), 70-87.

12-Oubaziz, S., & Dalila, M. (2021). Open Innovation: A New Source of Business Competitiveness. Athens Journal of Business & Economics, 7(4), 365-378.

13-Rumanti, A. A., Afrin, F., Fadillah, R., & Rocky, R. (2021). The Impact of Open Innovation Preparation on Organizational Performance: A Systematic Literature review. IEEE Access, 1-18.

14-Vanhaverbeke, W., Van de Vrande, V., & Chesbrough, H. (2008). Understanding the Advantages of Open Innovation Practices in Terms of Real Options. 17(4), 251-258.

1- داي وسام، الذكاء الإقتصادي في خدمة تنافسية الأقاليم الحضرية: دراسة حالة الصناعة الصيدلانية والبيوتكنلوجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2014-2015.

1- مقال في: 19 نوفمبر 2008، على الرابط التالي:

https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1467-8691.2008.00499.x تم الإطلاع عليه في:2025/06/25.